الأمم المتحدة

DP/2012/24

Distr.: General
22 June 2012
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢

٤-١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، نيويورك

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت

التقييم

رد الإدارة على تقييم شراكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الصناديق العالمية والمؤسسات الخيرية

أولا - السياق والمعلومات الأساسية

١ - يوافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تقييم المشهد المتغير للتعاون الإنمائي الوارد في تقييم شراكة البرنامج الإنمائي مع الصناديق العالمية والمؤسسات الخيرية. ويعترف البرنامج الإنمائي بتفضيل الجهات المانحة المتزايد لإتاحة تمويل إضافي من خلال قنوات غير أساسية وعن طريق شركاء آخرين، ويوافق على أن العلاقة مع الجهات المانحة غير الأساسية مختلفة بصورة جذرية عن العلاقة مع الجهات المانحة التقليدية.

٢ - ويعترف البرنامج الإنمائي بالأهمية المتزايدة للصناديق العالمية والرأسية والمؤسسات الخيرية، وبالأهمية الإستراتيجية لشراكته معها. ويوفر هذا التقييم مدخلا قيِّما يفيد الجهود الجارية في هذا الصدد. ويجري النظر في بعض التوصيات، بينما تتطلب توصيات أخرى اتخاذ إجراءات عاجلة.

٣ - ويعد تقييم المؤسسات الخيرية أضيق نطاقا جدا من تقييم الصناديق العالمية. وتبلغ تعبئة الموارد من المؤسسات ما مقداره ١٠،١ ملايين دولار أو ما نسبته ١,٥ في المائة من الموارد غير الأساسية، بينما يبلغ إجمالي مساهمة الصناديق العالمية ما مقداره ٤٢٠ مليون دولار، أو ما نسبته ١٦,٢ في المائة من الموارد غير الأساسية.

110712 090712 12-38653X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وتوفر الصناديق العالمية والرأسية تمويل منح للبلدان المستفيدة لمساعدتها على تحقيق أولوياتها الإنمائية الوطنية، التي تتماشى مع الأهداف والأولويات العالمية للصناديق. وبدورها، تنسِّق وحدات الصناديق العالمية والرأسية التابعة للبرنامج الإنمائي أهداف البرنامج مع أهداف الصناديق وتمول منحا للبلدان المستفيدة من أجل دعم إنجاز النتائج.

٥ - ويعد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، والسل، والملاريا ('الصندوق العالمي') شراكة عامة - خاصة ابتكارية وقد قام بدور أساسي في الجهود العالمية المبذولة لمواجهة تلك الأمراض الثلاثة بنجاح. وخلال السنوات العشر التي مضت منذ إنشاء الصندوق العالمي قام بتدبير ما يربو على ٢٢,٦ بلايين دولار للاشتراك في تمويل برامج الوقاية والعلاج والرعاية على نطاق واسع في ما يزيد على ١٥٠ بلدا. وقد تمخضت تلك الاستثمارات عن نتائج باهرة، وأسهمت بصورة كبيرة في التقدم العالمي صوب الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية.

٦ - وتعكس شراكة البرنامج الإنمائي مع الصندوق العالمي الدور المحدد للبرنامج في ما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب، والصحة، والذي يركز على المحددات الاجتماعية، وتنمية القدرة وتوفير الدعم للتنسيق المتعدد القطاعات والحكومات. ويعتمد البرنامج الإنمائي في عمله مع الصندوق العالمي على منظمة الصحة العالمية من أجل وضع مبادئ ومعايير وتوفير الدعم التقني المناسب في مجال الصحة العامة، كما يعتمد على شركاء الأمم المتحدة مثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٧ - ويحقق الصندوق العالمي أهدافه من خلال طائفة واسعة من الشراكات، ويشمل ذلك أسرة الأمم المتحدة. وتعد علاقة الصندوق العالمي بالبرنامج الإنمائي عنصرا حاسما في تلك الشراكة، فيتم التركيز على ثلاثة أهداف مترابطة وهي:

(أ) توفير الدعم في مجال التنفيذ وذلك بالعمل كمستفيد رئيسي مؤقت من الصندوق العالمي في البلدان التي تواجه تحديات إنمائية استثنائية، أو حالات طارئة معقدة (المستفيدون الرئيسيون من الصندوق العالمي في معظم البلدان الأخرى هي الكيانات الوطنية مثل وزارات الصحة أو المنظمات غير الحكومية الوطنية)؛

(ب) تنمية قدرة الكيانات الوطنية على تولي إدارة برامج الصندوق العالمي بمجرد أن تسمح الظروف بذلك، أو تحسين أدائها إن كانت تعمل فعلا كمستفيد رئيسي؛

(ج) تعزيز السياسة العامة ونوعية البرامج في لأعمال ذات الصلة بالصندوق العالمي على المستوى القطري والمستوى العالمي، بما يتسق مع دور البرنامج الإنمائي كجهة

راعية مشتركة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ولولايات البرنامج الأساسية في مجالي الإدارة الرشيدة وتنمية القدرات.

٨ - وقد اعترف بالدور المتميز للبرنامج الإنمائي التقرير الذي أصدره في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ الفريق الرفيع المستوى الذي عينه مجلس إدارة الصندوق العالمي لاستعراض الضوابط الإئتمانية وآليات الإشراف في البرنامج الإنمائي.

٩ - وقد سمي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مستفيدا رئيسيا مؤقتا في كثير من البلدان لما لذلك من قيمة مضافة لدوره، ويشمل ذلك قدرته الأوسع نطاقا في الأعمال الإنمائية. وهذا الدور ترتيب مؤقت يستمر إلى أن يتمكن أحد الكيانات الوطنية أو عدد منها (كيانات حكومية و/أو منظمات غير حكومية) من تولي تنفيذ المنحة. واعتبارا من ١ آذار/مارس ٢٠١٢، يعمل البرنامج الإنمائي كمستفيد رئيسي مؤقت في ٢٩ بلدا أو إقليما، وينطوي ذلك على ٦٥ منحة سارية (مدة ٢ إلى ٥ سنوات) يبلغ مجموعها زهاء ١,٣٩ بلايين دولار، وتدير ١٢ في المائة من حجم منح الصندوق العالمي بالنسبة لجميع المنح السارية الموقَّع عليها.

١٠ - وبالرغم من الظروف الصعبة في البلدان التي يعمل فيها البرنامج الإنمائي بوصفه مستفيدا رئيسيا، حققت المنح التي يقوم بتنفيذها أداء أفضل من الحافظة الإجمالية لمنح الصندوق العالمي، التي تشمل بلدانا تعتبر الظروف فيها أقل مخاطر نسبيا. وفي البلدان التي يعمل فيها البرنامج الإنمائي بوصفه مستفيدا رئيسيا، وصلت الخدمات الوقائية إلى ٤٧ مليون نسمة؛ كما اكتشفت وعولجت ٠٠٠ ٤٩٠ حالة إصابة بالسل؛ وعولجت ٣٢ مليون حالة إصابة بالملاريا، كما بُدئ في علاج ٠٠٠ ٧٧٤ نسمة بمضادات الفيروسات العكوسة المنقذة للحياة[(١)].

١١ - وبينما يقدم البرنامج الإنمائي الدعم للبلدان في تنفيذ المنح وكفالة إنجاز الخدمات في الوقت المناسب، يساعد أيضا على تنمية قدرات الكيانات الوطنية من أجل تولي المسؤولية كمستفيد رئيسي. ويركز هذا العمل على إدارة البرامج؛ والإدارة المالية ونُظمها؛ وعلى الرصد والتقييم؛ وعلى إدارة سلسلة المشتريات والإمدادات، ويتمثل هدفه الأعلى في تعزيز الملكية والاستدامة الوطنيتين على مدى أطول. ويتجاوز دور البرنامج البلدان، حيث يعمل كمستفيد رئيسي مؤقت: ففي ٩ بلدان أخرى ما برح البرنامج يقدم المساعدة لتعزيز قدرة

(١) البيانات اعتبارا من نهاية عام ٢٠١٠. والبيانات الحالية لمضادات الفيروسات العكوسة اعتبارا من نهاية عام ٢٠١١.

الجهات المستفيدة الرئيسية الوطنية المرتقبة والحالية على إدارة وتنفيذ البرامج التي يمولها الصندوق العالمي. وقد سلم البرنامج دور المستفيد الرئيسي إلى كيانات وطنية في ١٤ بلدا. وهو بسبيله إلى القيام بذلك في تسعة بلدان أخرى في ما يتعلق بمنحة واحدة على الأقل. ويؤدي استثماره المتزايد في تكريس تنمية القدرة وتعزيز النُظم في إطار المنح الممولة من الصندوق العالمي، حيث يقوم بدور المستفيد الرئيسي المؤقت، إلى تيسير استدامة الكيانات الوطنية للبرامج على المدى الطويل بالفعل.

١٢ - وبالإشارة إلى مثال واحد فقط، قام البرنامج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، في ليبريا، بتسليم مهمة المستفيد الرئيسي من الصندوق العالمي إلى وزارة الصحة، رسميا، بعد شراكة موفقة دامت ٧ أعوام، قام البرنامج خلالها بتقديم منح تقدر قيمتها بمبلغ ٧١ مليون دولار للحكومة الليبرية والصندوق العالمي. وفي عام ٢٠٠٤، طلب الصندوق العالمي من البرنامج الإنمائي العمل كمستفيد رئيسي مؤقت حيث كانت ليبريا خارجة من حرب أهلية وتواجه أزمة إنسانية واسعة النطاق. وفي عام ٢٠٠٧، شرع البرنامج الإنمائي في بناء قدرة وطنية بالشراكة مع وزارة الصحة، بينما استمر يدعم تنفيذ المنح. وعقب تقييم ناجح أجراه الصندوق العالمي، تولّت وزارة الصحة مهام المستفيد الرئيسي من المنحة المخصصة لفيروس نقص المناعة البشرية، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، أعقبها منحتان مخصصتان للملاريا والسل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ونفّذ البرنامج الإنمائي خطة مكثفة لبناء القدرة بغية تزويد الوزارة بالنُظم، والأدوات والمبادئ التوجيهية، والأدوات اللوجستية والتشغيلية لتيسير الإدارة والإشراف والتنسيق لمشاريع الصندوق العالمي بصورة فعالة، مع التركيز على الإدارة المالية، ونُظم وقدرات الرصد والتقييم، ونُظم ومرافق إدارة المشتريات وسلاسل الإمدادات. وبغية دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لإعادة بناء البنية الأساسية الصحية المدمرة، جُهِّز المختبر المرجعي الوطني بالكامل؛ وأنشئ أول مختبر للحساسية من العقاقير وإجراء الفحوص، في البلد؛ كما أنشئت خمسة مصارف للدم وأنشئ ١١ مستودعا للعقاقير تقدم الخدمات للبلدان الـ ١٥ كافة. وعُززت أيضا قدرة منظمات المجتمع المدني الوطنية حيث كانت شريكة رئيسية في إيصال خدمات إنقاذ الحياة إلى المجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، قدم البرنامج الدعم إلى وزارة الصحة لدى قيامها بتعزيز مواردها البشرية. وقد جرى استقدام موظفي الوزارة واستفادوا من التدريب الرسمي والتدريب أثناء العمل على السواء. وبالإضافة إلى تعزيز الخبرة على الصعيد المركزي، قدم البرنامج الدعم إلى الوزارة من أجل تدريب ٢٢٢ ١٧٥ من مقدمي خدمات الرعاية الصحية على إدارة الحالات؛ والأساليب المختبرية؛ والرصد والتقييم؛ وتسجيل البيانات وإبلاغها؛ والأنشطة المجتمعية؛ والمعلومات، والتثقيف، واستراتيجيات الاتصال لتغيير السلوك. وتعد وزارة الصحة وشركاؤها الرئيسيون في المجتمع

المدني في مركز يتيح لها حاليا التنفيذ الكامل لمنح الصندوق العالمي، بما يكفل استمرار النتائج الصحية التي أنجزت بدعم من الصندوق العالمي وأن تتمكن ليبريا من مواصلة توسيع نطاق برامج إنقاذ الحياة في السنوات المقبلة.

١٣ - وتقدم وحدات مرفق البيئة العالمية التابع للبرنامج الإنمائي والصندوق المتعدد الأطراف خدمات للبلدان المؤهلة وللصناديق الرئيسية. فعلى سبيل المثال، يقدم البرنامج الدعم إلى البلدان لدى تنسيق الأولويات الإنمائية الوطنية مع الفوائد البيئية العالمية التي يسعى إليها مرفق البيئة العالمية، ومع أولويات البرنامج الإنمائي المحددة في خطته الاستراتيجية، ٢٠٠٨-٢٠١٣. ويعمل البرنامج مع البلدان على صياغة أُطر متكاملة لبرامج البيئة والطاقة والمشاريع التي تعقبها (وتتطلب خبرة تقنية رفيعة التخصص)، والوصول إلى المنح الممولة من مرفق البيئة العالمية، بالاقتران مع التمويل المشترك اللازم وتوفير الدعم في مجالي المراقبة والإشراف أثناء تنفيذ المشروع. ولا يمكن للبرنامج الإنمائي أن يعيد برمجة المنح الممولة من مرفق البيئة العالمية التي تقدم من خلاله. كما يجب أن تقترن المنح الممولة من الصناديق الرئيسية بتمويل مشترك، يتم الحصول عليه عادة من الحكومات، والقطاع الخاص، وصناديق رأسية ومنظمات أخرى، ويشمل ذلك موارد أساسية من البرنامج الإنمائي. وفي حالة مرفق البيئة العالمية، تبلغ نسبة المنح الممولة إلى التمويل المشترك عادة ١:٤. ويقرر مجلس البيئة العالمية مجموع المنح الممولة المتاح للبلدان الحصول عليها في مرحلة مدتها أربع سنوات، في مستهل كل مرحلة، وهذه المعلومات متاحة للجمهور. وبالنسبة للصندوق المتعدد الأطراف، يخصص التمويل على أساس مستوى إنتاج واستهلاك للمواد المستنفدة لطبقة الأوزون في البلد، كما يرتبط ذلك بشكل دقيق بتنفيذ أنشطة تعزز الامتثال لبروتوكول مونتريال. وفي ما يتعلق بمرفق البيئة العالمية تقرر اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف المنح المخصصة للبلدان.

١٤ - ويعرب البرنامج الإنمائي عن ارتياحه لأن التقييم يعترف بمرفق البيئة العالمية والصندوق المتعدد الأطراف باعتبارهما 'صندوقين رأسيين' مصممين لإيصال المنح الممولة عن طريق البرنامج الإنمائي والمؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن البنك الدولي. والصناديق الرأسية مصممة بحيث تتمكن الحكومات المستفيدة من العمل مع البرنامج الإنمائي أو مع منظمة أخرى للحصول على منح ممولة. وفي حالة مرفق البيئة العالمية، يجوز أن تختار البلدان البرنامج الإنمائي أو واحدة من تسع وكالات منفذة أخرى لمساعدتها في الحصول على المنح الممولة. وفي حالة الصندوق المتعدد الأطراف، يجوز أن تختار البلدان من بين أربع وكالات منفذة، تشمل البرنامج الإنمائي، من أجل دعم أنشطتها. ويتيح هذا للبلدان قوة ضغط كبيرة للمفاضلة والاختيار في ما بين الوكالات رهنا بالميزات النسبية لكل منها.

ويتطلب هذا من الوحدات التابعة للبرنامج الإنمائي ومرفق البيئة العالمية والصندوق المتعدد الأطراف التحلي بالابتكارية، والملائمة، والمهارات التقنية العالية لكي تظل مناسبة للبلدان.

١٥ - ويعترف التقييم بأنه يجري تنفيذ الكثير من البرامج والمشاريع العالمية والتابعة للصناديق الرأسية في سياقات صعبة - ومن ذلك مثلا، حالات عدم الاستقرار السياسي، وانعدام الأمن، والنزاع، وضعف القدرة الوطنية. أما في حالة الصناديق الرأسية، من قبيل الصندوق المتعدد الأطراف ومرفق البيئة العالمية، فقلما يستخدم التنفيذ المباشر للمشاريع الوطنية، بالرغم من تلك السياقات الصعبة. ويستخدم التنفيذ المباشر بصورة رئيسية بالنسبة للمشاريع العالمية. وتعد الملكية الوطنية والتنفيذ الوطني الاختيار المفضَّل.

ثانيا - الإنجازات، والتحديات، وآفاق المستقبل

١٦ - يدعم التقييم بقوة المشاركة الواسعة للبرنامج الإنمائي في الصناديق العالمية والرأسية لأنه من خلال تلك الشراكات ما برح البرنامج يُسهم بصورة ملموسة في تحقيق النتائج. ويعزو التقييم هذا النجاح إلى عدد من العوامل، تشمل ما يلي: الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي إزاء الصناديق العالمية والرأسية؛ نُظم الإدارة؛ جودة نوعية الموظفين؛ والدعم الفعال من جانب الهيكل الثلاثي المستويات الذي توفره المكاتب القطرية ومراكز ومقار الخدمات الإقليمية. ويلاحظ التقييم بعض الحالات المعزولة لانعدام الكفاءة في الشراكة مع الصناديق العالمية والرأسية، والتي تناولها البرنامج الإنمائي.

١٧ - ويعترف التقييم بالأهمية الاستراتيجية التي تضيفها الشراكة مع الصناديق العالمية والرأسية إلى البرنامج الإنمائي سواء من حيث تعبئة مقادير كبيرة من التمويل غير الأساسي ومن حيث توفير الفرص للبرنامج للمشاركة في حوار السياسات العالمية، والمبادرات الابتكارية، وتعزيز قدرته الذاتية. ويشير التقييم إلى أنه تبين أن نُظم الرصد والتقييم للصناديق العالمية والرأسية تعمل بصورة جيدة، وكثيرا ما تعد أكثر تقدما من المتطلبات العامة للبرنامج الإنمائي. ويطبق موظفو البرنامج الإنمائي نُظم الرصد والتقييم المطبقة في مشاريع الصناديق العالمية والرأسية ويمكن محاكاتها ومواءمتها بالنسبة للمشاريع والبرامج الأخرى التابعة للبرنامج الإنمائي (التوصية ٥ من التقييم).

١٨ - ويُعرب البرنامج عن ارتياحه لأن التقييم يعترف بأن العمل مع الصناديق العالمية والرأسية قد يسَّر دمج البرامج بصورة أفضل ضمن البرنامج الإنمائي. والواقع أن معظم المشاريع والبرامج الممولة من مرفق البيئة العالمية ومن الصندوق المتعدد الأطراف والتي يقدم البرنامج الإنمائي الدعم لها مصممة لتحقيق فوائد إنمائية متعددة، فعلى سبيل المثال، وفَّر

المشروع الممول من مرفق البيئة العالمية والمصمم لإنجاز فائدة بيئية عالمية – تتناول الأسباب الأساسية للتدهور البيئي لبحيرة تانغانيقا – أنشطة دخل بديلة للنساء في زامبيا في المنطقة المجاورة لبحيرة تنغانيقا مما أدى إلى تحسين سُبُل عيشهن، ووفر فرص دخل مستدام لهن، وقلل أحد الأخطار التي تهدد الاستدامة البيئية لبحيرة تنغانيقا. وأدى مشروع ممول من الصندوق المتعدد الأطراف في لبنان ومصمم للقضاء على استخدام بروميد الميثيل (وهو مادة كيميائية سامة، مستنفدة لطبقة الأوزون) إلى حماية صحة البشر، ووفر لمزارعي المحاصيل إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات والتدريب، في حين جرى تحسين سُبُل العيش جراء زيادة الإنتاجية.

١٩ - وما برح البرنامج الإنمائي يدعو، بوصفه المستفيد الرئيسي من المنح الممولة من الصندوق العالمي، إلى تقديم دعم أكبر في مجال تنمية القدرة للجوانب البرنامجية والتشغيلية للتنفيذ من جانب الكيانات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، يتفاعل البرنامج مع الصندوق العالمي وشركائه القطريين المعنيين بالسياسات العامة الجوهرية والقضايا البرنامجية، بما يتماشى مع دور البرنامج كراع مشترك لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومع ولايته الأساسية في مجال الإدارة الرشيدة وتنمية القدرة. ويشمل هذا تعزيز مراعاة حقوق الإنسان ومبادرات المساواة بين الجنسين في منح الصناديق العالمية، والتأكد من وصول التمويل إلى فئات السكان الرئيسية (من قبيل الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، وشبكات السكان المحليين المصابين بالإيدز). ويقدم البرنامج المساعدة أيضا من أجل تنسيق المنح مع خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر؛ وتعزيز إصلاحات القطاع العام المناسبة، ومبادرات مكافحة الفساد؛ وتعزيز مبادئ الملكية الوطنية، وفعالية المعونة واستدامتها.

٢٠ - وفي بيلاروس، ما برح البرنامج بوصفه المستفيد الرئيسي من منح الصندوق العالمي منذ عام ٢٠٠٤، يشجع النهج القائم على حقوق الإنسان للوقاية من العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية في ما بين مستخدمي حقن المخدرات في البلد. وفي ما يعد تقدما مهما أُدخل العلاج ببدائل الميثادون من خلال منح الصندوق العالمي. وأُطلق مشروع تجريبي في غومل في عام ٢٠٠٧، يستهدف مستخدمي المخدرات الذين أخفقت سُبُل العلاج الأخرى بالنسبة لهم. وفي عام ٢٠٠٩، افتتح موقع آخر للميثادون في مينسك، وأُعد إطار قانوني لتوفير العلاج ببدائل الميثادون، بدعم من البرنامج. ومع كون البرنامج الداعي الرئيسي لتوسيع نطاق البرنامج، كان هناك ما يزيد على ٧٠٠ مريض يتلقون العلاج في ١٢ مركزا للميثادون في نهاية عام ٢٠١١. وفي هايتي اتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه المستفيد الرئيسي من الصندوق العالمي نهجا كليا، لإقامة صلات بين عمله في مجال الفقر، والإنعاش المبكر،

وعمله بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية، والصحة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين. وساعد البرنامج على مراعاة مبادرة فيروس نقص المناعة البشرية والمبادرات المتصلة بالصحة في مختلف مراحل الإنعاش المبكر، بما يكفل تمكن السكان المرضى بفيروس نقص المناعة البشرية – والفئات الضعيفة الأخرى، بمن فيهم العاملون في مجال الجنس، والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والشباب – من الوصول إلى خدمات العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية المنقذة للحياة. ويتلقى ٠٠٠ ٣٢ شخص خدمات العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة عن طريق المنح التي يديرها البرنامج، وتجري مراعاة مسألة فيروس نقص المناعة البشرية في برامج النقود مقابل العمل والعنف القائم على نوع الجنس.

٢١ – وتبين للتقييم أن مشاريع الصناديق العالمية والصناديق الرأسية تتماشى جيدا مع الأولويات الوطنية، وأن للبرنامج الإنمائي دورا حاسما كوسيط يكفل تلبية احتياجات البلد بالتمويل المتاح. ويُعرب البرنامج عن الارتياح لأن التقييم يلاحظ عدم وجود أدلة تدعم التصور بأن الصناديق العالمية والرأسية 'مفروضة' على البلدان، وأن البرنامج الإنمائي قد 'ضغط' على الحكومات لكي تقبل تلك المشاريع. ويعترف التقييم بأن أنشطة تنمية القدرة القائمة على المشاريع أمر شائع. وتضع الصناديق الرأسية والعالمية تنمية القدرة موضع الصدارة، وقد أعدت أدوات رصد وإبلاغ لقياس التقدم.

٢٢ – ويعترف البرنامج الإنمائي بالتحديات التي يواجهها استقراء نتائج التقييم عندما يكون حجم العينة صغيرا مقارنة بالتغطية القطرية في الحافظة الكبيرة للصناديق الرأسية. ونعتقد أنه في كثير من البلدان توجد طائفة واسعة من الأمثلة التي لم يغطيها هذا التقييم والتي تبين بصورة أفضل المزايا المتعددة للتنمية.

٢٣ – ويرحب البرنامج بالتقييم الذي مفاده أن الشراكة مع البرنامج الإنمائي ذات أهمية إستراتيجية للصناديق العالمية والرأسية، حيث يوجد التزام مشترك بالمعايير الدولية؛ ولأن البرنامج الإنمائي يضيف قيمة كبيرة لإنجاز مبادرات الصناديق العالمية والرأسية. ولا يوافق البرنامج الإنمائي تماما على التحليل الذي مفاده أن قدرته الإدارية وشبكته العالمية مقارنة بتخصصه في مجالات مواضيع معينة، هي الأسباب الرئيسية لاختيار الصناديق العالمية والرأسية له كشريك. وكما جرت الإشارة إليه في الفقرات السابقة، يسمى البرنامج مستفيدا رئيسيا مؤقتا في كثير من البلدان بسبب ما يقدمه من قيمة مضافة، بما في ذلك خبرته الواسعة في مجال تنمية القدرات. ويعترف التقييم بالدور المتزايد وبعمل البرنامج الإنمائي في تنمية القدرات، وفي المجالات الفنية ومجالات السياسات العامة الأخرى. ويعد البرنامج أيضا شريكا أساسيا في إطار إدارة مخاطر الصندوق العالمي، لتنفيذ المنح في سياقات صعبة. وفي السنوات

الأخيرة، أدمجت خبرة البرنامج في مجالات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والصحة، والتنمية، بمزيد من الفعالية في ذلك الدور، وتقر بهذا الجهات المعنية في الصندوق العالمي. وعلى نفس المنوال، تختار البلدان البرنامج الإنمائي أساسا، بوصفه الوكالة المنفذة لمرفق البيئة العالمية، أو الصندوق المتعدد الأطراف بسبب معرفته التقنية وخبرته، في إنجاز فوائد إنمائية متعددة، وفي تنسيق الأهداف الإنمائية الوطنية مع الأولويات البيئية العالمية، وليس بسبب قدرته الإدارية. ولكي يظل البرنامج مناسبا للشركاء القطريين، عليه أن يواصل بناء قدراته من أجل توفير خدمات تقنية متخصصة للغاية تحظى بتقدير البلدان الشريكة وسعيها للحصول عليها – ومن ذلك مثلا، إطلاق الإمكانيات الاقتصادية للمناطق المحمية؛ والتحفيز على التمويل المناخي، وفي مجال الطاقة المتجددة، وإدارة المواد الكيميائية؛ وبشكل أوسع، في الاستراتيجيات الإنمائية 'الخضراء' المنخفضة الانبعاثات والمتسمة بالمرونة في وجه تغير المناخ.

٢٤ – وكما لوحظ في التقييم، يرجح أن ينفتح مرفق البيئة العالمية على الوكالات الوطنية الأخرى، التي ستعتمد للحصول على المنح الممولة من مرفق البيئة العالمية للبلدان. ويخلص التقييم إلى أن دور البرنامج سيتضاءل تبعا لذلك. ولا يؤيد البرنامج الإنمائي هذا الافتراض، فدوره سيتغير قطعا في بلدان يوجد بها وكالات وطنية تابعة لمرفق البيئة العالمية، وسيحتاج إلى التكيف وإلى توفير خدمات ابتكارية للحكومات والوكالات الوطنية في تلك البلدان. ويعد الاتصال المباشر علامة على النجاح – فهو يدل على الملكية الوطنية وعلى القدرة القوية على الصعيد الوطني، وهذا ما يدعمه البرنامج الإنمائي تماما.

٢٥ – وفي شراكة مع الصندوق العالمي، يدير البرنامج الإنمائي زهاء ١٢ في المائة من موارد منح الصندوق العالمي. وفي حين يبني البرنامج الإنمائي القدرة ويكفل للمزيد من الكيانات الوطنية، التحول الناجح إلى دور المستفيد الرئيسي، سيتزايد الطلب على الخدمات التي يقدمها في مجالي بناء القدرة، وتعزيز النظم للمستفيدين الرئيسيين الوطنيين. وبالإضافة إلى العمل في بلدان اضطلع فيها البرنامج الإنمائي نفسه بدور المستفيد الرئيسي، فإنه ما برح يعزز قدرة المستفيدين الرئيسيين الوطنيين الحاليين والمرتقبين في تسعة بلدان على إدارة وتنفيذ برامج ممولة من الصندوق العالمي. ففي إندونيسيا، تشاركت الحكومة والبرنامج الإنمائي في تعزيز قدرة المستفيدين الرئيسيين الوطنيين على تحسين تنفيذ برامج الصندوق العالمي. وبعد أن خلص تقييم عام ٢٠٠٧، إلى وجود مظاهر ضعف في إدارة البرنامج أدت إلى فرض قيود جديدة، أعدت وزارة الصحة البرنامج الإنمائي مشروعا لتوفير الدعم في مجال بناء القدرة للمستفيدين الرئيسيين من أجل تلبية الأهداف المتعلقة بالأداء. وشمل هذا تدريب الموظفين الإداريين والماليين ومنح الشهادات الوطنية في مجالات المشتريات، وإدارة الموارد البشرية، والتحليل السلوكي. وفي غضون عامين صُنّفت المنح باعتبارها 'عالية الأداء'.

٢٦ - ويشدد التقييم على أنه تقع على البرنامج مسؤولية خاصة للتوصل إلى حلول للعقبات التشغيلية والإجرائية التي نؤثر في العلاقات مع الصناديق العالمية والرأسية. ويؤيد البرنامج هذا الاستنتاج. وتوجد وحدات الصناديق العالمية والرأسية التابعة للبرنامج ضمن وحدات السياسات المواضيعية ذات الصلة في البرنامج الإنمائي لكي تعزز من الترابط والتآزر الشاملين في البرمجة المواضيعية. ومن ناحية ثانية، تواجه الصناديق العالمية والرأسية في البرنامج الإنمائي عددا متزايدا من القضايا التشغيلية المشابهة والمرتبطة بنموذج خدمات التنفيذ المشتركة التابع لها، ويشمل ذلك الضمانات البيئية والاجتماعية؛ والإدارة المالية؛ والاتصال المباشر؛ والضغط الترولي على رسوم التنفيذ؛ وصعوبة اجتذاب الموظفين التقنيين ذوي التخصصات الرفيعة، وتدريبهم والاحتفاظ بهم. ويمكن أن يؤدي المزيد من التنسيق التشغيلي بين وحدات الصناديق العالمية والرأسية في البرنامج الإنمائي إلى أوجه كفاءة وتنسيق بين مختلف النظم التشغيلية.

٢٧ - وقد جرت مشاركة رسمية واسعة النطاق من جانب الإدارة العليا في البرنامج الإنمائي من مختلف وحدات المقار والمكاتب الإقليمية بشراكة من الصندوق العالمي. ويستعرض فريق الأداء المؤسسي (برئاسة المديرة المعاونة) شراكة الصندوق العالمي للبرنامج الإنمائي كل ستة شهور، استنادا إلى استعراض تنفيذ الحافظة وإدارة المخاطر من جانب مكتب السياسات الإنمائية/فيروس نقص المناعة البشرية جنبا إلى جنب مع المكاتب الإقليمية، ومكتب دعم المشتريات في مكتب الإدارة، ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات ومكتب الدعم القانوني. وتشمل الاستعدادات لإجراء هذا الاستعراض تحديثا مفصَّلا للحافظة، التي تُفحصها المكاتب الإقليمية بدقة، فضلا عن مشاورات متابعة قبل اجتماع فريق الأداء المؤسسي. ومن ثم تجتمع كل الأجزاء ذات الصلة في المنظمة معا للاتفاق بشأن توجهات إستراتيجية محددة للشراكة، تشمل إجراءات المتابعة التي يتعين اتخاذها من جانب المعنيين كافة. وقد يسَّر هذا وجود صلات قوية بين الأعمال التي يقوم بها الصندوق العالمي وما يقوم به البرنامج الإنمائي بشأن جدول أعمال التنمية البشرية الأوسع نطاقا، على النحو المبين في التقرير. وفي ضوء نجاح نموذج الأعمال هذا في رصد ودفع التنفيذ القطري لأعمال الصندوق العالمي والأوليات الاستراتيجية للبرنامج، يقترح أن يكون فريق الأداء المؤسسي هيئة التنسيق المركزية لمرفق البيئة العالمية وللصندوق المتعدد الأطراف أيضا، وأن يستكمل الفريق الاستعراضات على التوالي. وهذا من شأنه أن يضمن تيسير التبادل المنهج للمعلومات والدروس المستفادة في شتى الصناديق العالمية التي يديرها البرنامج الإنمائي. كما سيكفل هذا أيضا دعما أكبر لتنويع التمويل (التوصية ١ من تقرير التقييم)، وأوجه التآزر في أعمال السياسات العامة والأعمال البرنامجية (التوصية ٢) في سائر أجزاء حافظة البرنامج.

٢٨ - ويؤيد البرنامج تماما التوصية بتحسين التنسيق في مجال السياسات العامة والبرمجة بين الصناديق العالمية والرأسية القائمة، والمكاتب الإقليمية، ومكاتب السياسات العامة الأخرى، كما اتخذ خطوات صوب هذه الغاية (أشير إلى ذلك أدناه). ولا يرجح أن تؤدي مستويات التنسيق الإضافية إلى تحقيق قيمة استراتيجية إضافية. وسينشئ البرنامج آليات تنسيق عادية بين وحدات الصناديق العالمية والرأسية وفريق الأداء المؤسسي التابع للبرنامج (انظر الإجراء الرئيسي ٣٢). ويتسق هذا أيضا مع أهداف خطة التغيير.

٢٩ - وعلى الصعيد العالمي، يقدم البرنامج الإنمائي مدخلات موضوعية لوثائق السياسات العامة للصندوق العالمي، بوصفه عضوا في وفد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) إلى مجلس إدارة الصندوق العالمي. ويدعم البرنامج الإنمائي التوجهات الإستراتيجية وتوجهات السياسات العامة لما يقوم الصندوق العالمي بتنفيذه في ثلاثة مجالات على الأقل وهي:

(أ) وضع خطط السياسات العامة والبرامج. يدعم البرنامج الإنمائي الصندوق العالمي في إعداد استراتيجيته للمساواة بين الجنسين (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨) واستراتيجيته المتعلقة بالميول الجنسية/الهويات الجنسانية (أيار/مايو ٢٠٠٩)، التي تحدد توجهات استراتيجية تكفل استجابات تقوم على المساواة بين الجنسين في ما يتعلق بالإيدز، والسل والملاريا. وأيَّد البرنامج الإنمائي أيضا إعداد خطط عمل لكلتا الاستراتيجيتين، وشكل جزءا من الفريق الاستشاري الخارجي الذي ترأس تقييم الاستراتيجيات لفترة السنتين.

(ب) دعم هياكل الإدارة الرشيدة للصندوق العالمي. يدعم البرنامج الإنمائي إعداد مذكرات وعروض الإحاطة التقنية لأعضاء فريق الاستعراض التقني المعني بحقوق الإنسان، والميول الجنسانية والجنسية/قضايا الهويات الجنسانية، التي تسبق استعراض جميع طلبات التمويل. وإضافة إلى ذلك، يدعم البرنامج الإنمائي أمانة الصندوق العالمي في تنفيذ خطط عمل المساواة بين الجنسين والميول الجنسية/الهويات الجنسانية، وفي بناء قدرة آليات التنسيق القطرية، وتحديد السبل الابتكارية 'لحسن استخدام الأموال' من خلال إعداد برامج تقوم على حقوق الإنسان وتلبي احتياجات المجتمعات المحلية، وتنفيذ تلك البرامج بصورة فعالة.

(ج) إجراء البحوث في مجال الدعوة وتغيير السياسات العامة وإعداد الاستراتيجية. في عام ٢٠٠٩، وبالتعاون مع أمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والصندوق العالمي، شرع البرنامج في إجراء دراسة لتحليل تنفيذ المشاريع ضمن إطار تحليلي للبرامج الرئيسية التي تتناول حقوق الإنسان ذات الصلة بفيروس نقص المناعة البشرية في المنح السارية للصندوق

العالمي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، للجولتين ٦ و ٧. وحللت دراسة عام ٢٠١٠ هذه كل مقترحات الجولتين ٦ و ٧ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، التي أقرها الصندوق العالمي فضلا عن اتفاقات المنح المناظرة، وتقارير الأداء، وخطط العمل، والتقارير المالية بشأن البيانات المتعلقة بالبرامج. وباستخدام النتائج التي توصلت إليها الدراسة، عمل البرنامج مع الشركاء الآخرين، بمن فيهم معهد المجتمع المفتوح والشبكة القانونية الكندية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، للدعوة من أجل إجراء تغييرات في السياسات العامة والعمليات بالاشتراك مع أمانة الصندوق العالمي ومجلس إدارة الصندوق العالمي بما في ذلك مراعاة التغييرات لدى إعداد استراتيجية الصندوق العالمي، للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى الصندوق العالمي في إعداد استراتيجياته الجديدة.

٣٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أقر مجلس إدارة الصندوق العالمي إطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ وكان تعزيز حماية حقوق الإنسان أحد أهدافه الخمسة الرئيسية. ويقدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى مجلس إدارة الصندوق العالمي وأمانته في إعداد خطة تنفيذ للإستراتيجية ستعزز بصورة كبيرة قدرة الصندوق، باعتباره رائدا في مجال الصحة العامة العالمية، على الدعوة لدى البلدان لإيلاء الأولوية العليا لحقوق الإنسان من أجل تحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الصحة والتنمية.

٣١ - وكما هو الحال بالنسبة للصندوق العالمي، يقيم البرنامج الإنمائي شراكة إستراتيجية مع أمانة مرفق البيئة العالمية. وقد أُدرج حكم في استراتيجية مجال التركيز بالتغيير المناخي في العملية الخامسة لتجديد موارد مرفق البيئة العالمية من أجل دعم أوجه التآزر بين مرفق البيئة العالمية وتمويل الكربون (نُظم التمويل في بروتوكول كيوتو لآلية التنمية النظيفة التي تستهدف سوق الامتثال؛ وصكوك سوق الكربون الطوعية). وقد خُصص جانبا مبلغ أولي مقداره ٢٠ مليون دولار لهذا الغرض، بيد أن نطاق العمل تُرك عاما جدا وغير محدد. وكجزء من الجهود التي تبذلها أمانة مرفق البيئة العالمية لملء التفاصيل المتعلقة باستراتيجية تمويل الكربون والتي تفصل أوجه التآزر والتفاعل بين مرفق البيئة العالمية وآليات تمويل الكربون الجديدة، تقرر دعوة الوكالات التابعة لمرفق البيئة العالمية كي تتقاسم قدراتها وتقدم مقترحات. وشارك فريق تقني تابع للبرنامج الإنمائي في اجتماع استثنائي لاستراتيجية تمويل الكربون. وتمخض ذلك عن ورقة استراتيجية لتمويل الكربون تابعة لمرفق البيئة العالمية أعدتها الأمانة، توطئة لاعتمادها من جانب كبير الموظفين التنفيذيين. ومنذ ذلك الوقت، اعتمد مرفق البيئة العالمية عددا من المشاريع التي تغطي تمويل الكربون.

ثالثا – الإجراءات المتخذة والجاري اتخاذها

٣٢ – يشير التقييم إلى أن الصلات المشتركة على مستوى المشاريع لا تزال مختلطة وربما تفتقد بعض الفرص لنهج متكامل للتنمية المستدامة. ويشير التقييم إلى أن مشاريع التنمية لا تأخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان عادة. وينبغي أن يساعد إجراء فحص الضمانات البيئية والاجتماعية الذي اعتمده البرنامج في أواخر عام ٢٠١١ في معالجة بعض هذه الشواغل، حيث أنه يدعم تحديد تلك الصلات المشتركة في مرحلة تصميم المشاريع. وبينما يدمج الإجراء الجديد في برنامج وعمليات وسياسات وإجراءات البرنامج الإنمائي، يجب أن يكفل البرنامج الإنمائي اضطلاعه بالدور الأساسي في إطار سياسة عامة مبسطة للبرنامج الإنمائي، عوضا عن الاضطلاع بعبء برمجة إضافي.

٣٣ – ويشير التقييم إلى أنه قد تُعزى بعض أوجه عدم الكفاءة على مستوى الأعمال اليومية إلى الصناديق العالمية والرأسية ذاتها. والواقع أن البرنامج الإنمائي له دور واضح كوكالة منفذة تابعة لمرفق البيئة العالمية وهو أن يعمل بصورة مستمرة مع المرفق للمساعدة على تحسين هياكله التشغيلية والمتعلقة بالسياسات العامة. وهذا عمل جار يسهم البرنامج الإنمائي فيه بدعم مؤسسي ودعم لإدارة دورة المشاريع بصورة مستمرة. ومن ناحية ثانية، هناك ضغط متزايد لتخفيض الرسوم التي يتلقاها البرنامج الإنمائي والوكالات المنفذة الأخرى لقاء تقديمها لمثل ذلك الدعم. وإذا خُفضت الرسوم فقد يضطر البرنامج إلى تقليص الدعم المقدم إلى مرفق البيئة العالمية أو تقديمه على أساس استرداد التكاليف بشكل مخصص.

٣٤ – وقد انتهى مكتب التقييم التابع للبرنامج الإنمائي من وضع المبادئ التوجيهية للتقييمات النهائية للمشاريع، وهي التي تتماشى مع متطلبات الصناديق العالمية والرأسية، ولا سيما مرفق البيئة العالمية. وتحدد المبادئ التوجيهية المكاتب القطرية باعتبارها مسؤولة عن تحميل التقييمات النهائية للمشاريع على المستوى القطري وردود الإدارة على موقع مركز موارد التقييم التابع للبرنامج الإنمائي وعن توفير تحديثات منتظمة لردود الإدارة. وستكون مراكز الخدمات الإقليمية أو المكاتب المركزية مسؤولة عن تحميل المشاريع العالمية والإقليمية. وسيعالج هذا الشواغل المشار إليها في التقييم والتي تفيد بعدم تحميل تقييمات مشاريع الصناديق العالمية والرأسية بصورة منتظمة على موقع مركز موارد التقييم.

٣٥ – وكما جرت الإشارة إليه في التقييم، قرر المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي في حزيران/يونيه ٢٠١١ تقاسم تقارير مراجعة الحسابات مع بعض الصناديق العالمية والرأسية. وتشمل هذه الصندوق العالمي ومرفق البيئة العالمية، ويحتمل أن تشمل صندوق التكيُّف. وقد حظي هذا بقبول حسن من جانب الصناديق.

المسائل العالقة

٣٦ - وقد وضع تقرير التقييم مع توخي الفهم الدقيق لشراكة البرنامج الإنمائي مع الصناديق العالمية. وعلاوة على ذلك، يشمل التقرير نظرة مفصلة واعترافا بقضايا الصندوق العالمي، ونعرب عن الترحيب بالنتائج، والاستنتاجات، والتوصيات التي توصل إليها. ولئن كنا نؤيد تماما معظم الاستنتاجات والتوصيات، ففيما يلي بعض التعليقات المحددة بشأن عدد مختار منها.

٣٧ - ففي الاستنتاج ١، يؤدي الاستثمار المتزايد من جانب البرنامج الإنمائي في اعتماد تنمية القدرة وتعزيز النظم عموما في منح الصندوق العالمي، حيث يعد البرنامج الإنمائي المستفيد الرئيسي المؤقت، إلى تيسير الاستدامة الطويلة الأجل فعلا للبرامج بواسطة الكيانات الوطنية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢ أطلقت الأفرقة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتنمية القدرة في مكتب السياسات الإنمائية مجموعة أدوات تنمية القدرة من أجل تعزيز الكيانات الوطنية في تنفيذها للاستجابات الوطنية للأمراض بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، كي توزع على البلدان في نهاية عام ٢٠١٢.

٣٨ - وينص الاستنتاج ٣ على ما يلي: ''تتسق الأهداف البرنامجية للشراكة مع الصناديق العالمية والمؤسسات الخيرية، عموما، مع الخطة الاستراتيجية الواسعة النطاق للبرنامج الإنمائي. ولقد أضاع البرنامج فرصا لتعظيم مزايا الشراكة من أجل استمرار مراعاة منظور التنمية البشرية وتعزيز الأخذ بنهج إنمائي كلي أكثر''. والواقع أن هناك أموالا مخصصة من الصندوق العالمي لأنشطة تتعلق بأمراض محددة. ومع ذلك، ففي إطار حافظة التمويل هذه، تمكن البرنامج الإنمائي من الدعوة إلى زيادة الدعم المقدم لتنمية قدرة جوانب التنفيذ البرنامجية والتشغيلية للكيانات الوطنية. ويتفاعل البرنامج الإنمائي أيضا مع الصندوق العالمي ومع الشركاء القطريين بشأن القضايا المتعلقة بالسياسات الفنية والقضايا البرنامجية، بما يتماشى مع ولاياته الأساسية في مجالي الإدارة الرشيدة وتنمية القدرة، ودوره كراع مشترك في برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويشجع البرنامج الإنمائي مراعاة حقوق الإنسان ومبادرات المساواة بين الجنسين في منح الصندوق العالمي ويكفل وصول التمويل إلى فئات السكان الرئيسية. ويساعد البرنامج الإنمائي أيضا على تنسيق المنح مع الخطط الإنمائية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر؛ ويشجع إصلاحات القطاع العام ومبادرات مكافحة الفساد المناسبة؛ كما يعزز مبادئ الملكية الوطنية، وفعالية المعونة واستدامتها.

٣٩ - وينص الاستنتاج ٦ على ما يلي: ''لم يكن البرنامج الإنمائي في كثير من الأحيان، يتحلى بالمرونة على المستوى المؤسسي، في ما يتعلق بتلبية توقعات الصناديق العالمية والمؤسسات الخيرية بشأن الشفافية، والكفاءة البيروقراطية وفعالية الكلفة. وقد حدّ هذا من قدرة البرنامج الإنمائي على الاستفادة بالكامل من الشراكة وفرص التمويل مع تلك الصناديق والمؤسسات''. ويشير التقرير إلى ''وجود مقاومة داخل البرنامج الإنمائي بشأن أن يصبح أكثر شفافية وقابلية للمساءلة ولا سيما من خلال نظام مراجعة الحسابات''، ويضيف التقرير أن ''من اللازم إدراك أن العلاقات مع الجهات المانحة غير الأساسية مختلفة جذريا. ولا يستطيع البرنامج الإنمائي، مثله في ذلك مثل المؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، أن يعتمد على أساليب الحماية القديمة وطرق العمل التي اتفق عليها في سياق التمويل الأساسي الذي تقدمه الدول الأعضاء منذ عقود كثيرة مضت. كما لا يمكنه أن يتوقع، هو والمؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، أن يحصل على استثناءات من الجهات المانحة غير الأساسية، على أساس أنه يتمتع بمركز خاص، كهيئة من هيئات الأمم المتحدة، ولا هو من المحتمل أن يحصل على تلك الاستثناءات''.

٤٠ - ومن المهم الإشارة إلى أن الدول الأعضاء هي ذاتها التي حدَّت من قدرة البرنامج الإنمائي على إبداء مزيد من الشفافية. ففي إطار الحدود التي قررتها تلك الدول، أبدى البرنامج أقصى قدر من المرونة، والإبداع لإظهار التزامه بالشفافية - كما تجلى من خلال الشراكة مع الصندوق العالمي، ولا سيما في مجال مراجعة الحسابات والتحقيقات. وينبغي بصفة خاصة تسليط الضوء على الجهود المركزة التي تضطلع بها مديرة البرنامج الإنمائي من أجل النهوض بقضية الوصول إلى مراجعة الحسابات مع المجلس التنفيذي للبرنامج. وعلاوة على ذلك، فلئن كان يُنظر إلى مسألة الكشف للجمهور عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات أو عدم الكشف عنها، باعتبارها مسألة شفافية، فإنها بالقطع ليست مسألة مساءلة. ولذا فإن النص بصيغته تلك قد يكون مضللا.

٤١ - ولئن كنا نتفق مع روح الاستنتاج ٦ من أن على البرنامج الإنمائي أن يكون أكثر مرونة حتى يتكيف ويعمل بصورة أكثر كفاءة مع أولئك الشركاء الجدد، يثور القلق بشأن البيان بضرورة ألا يحصل البرنامج الإنمائي على ''حماية'' أو ''استثناءات'' استنادا إلى كونه هيئة من هيئات الأمم المتحدة. فسيظل البرنامج هيئة من هيئات الأمم المتحدة، تديره الجمعية العامة والمجلس التنفيذي، ولا يمكن للبرنامج في الواقع التخلي عن هذا المركز القانوني الأساسي عندما يعمل مع دول مانحة من غير الأعضاء. وبالتحديد، لا يستطيع البرنامج ولا ينبغي له التخلي عن الامتيازات والحصانات الممنوحة لموظفيه. كما لا ينبغي أن ينشئ البرنامج استثناءات 'لمبدأ المراجعة الوحيدة للحسابات' الذي يلتزم به. فذلك المبدأ مكرس في

إطاره القانوني بوصفه مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة ويعد ترتيبا ضروريا. ولا يمكن السماح للهيئات المانحة بممارسة سيادتها على البرنامج الإنمائي من أجل الوصول إلى وثائق أساسية لمراجعة الحسابات، لأغراض الرقابة. فهذا من شأنه أن يسبب فوضى كاملة كما أنه سيقوض مبدأ الجودة مقابل أفضل سعر والمتمثل في أن تكون للبرنامج مهامه المتعلقة بالمراجعة الداخلية والخارجية للحسابات.

٤٢ - وتكتنف المشاكل أيضا الاستنتاج ٦ في سياق شراكة البرنامج مع الصندوق العالمي. فبعد سنوات عديدة من المفاوضات بشأن حل وسط مع مجلس الصندوق العالمي ومع الأمانة التي تراعي مبدأ 'المراجعة الوحيدة للحسابات' ومع سلطة التحقيق في مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، وامتيازات وحصانات البرنامج الإنمائي وموظفيه، مع إعطاء حق الوصول إلى تقارير مراجعة الحسابات إلى الصندوق العالمي بنفس الشروط المعطاة للدول الأعضاء، فإن بحوزة البرنامج الإنمائي الآن مذكرة تفاهم مع الصندوق العالمي بشأن التعاون في مجال التحقيق والوصول إلى الوثائق. وقد تهدد صياغة الاستنتاج ٦ بتقويض التقدم والجهود المبذولة بنية حسنة من جانب كلا الطرفين. والواقع، أن الشراكة الخاصة للصندوق العالمي مع البرنامج قد حظيت بالإشادة من جانب الفريق الرفيع المستوى المستقل الذي عيَّنه مجلس الصندوق العالمي وكلِّف في عام ٢٠١١ باستعراض الإدارة المالية والرقابة الائتمانية للصندوق العالمي. وينص تقرير الفريق الرفيع المستوى المؤرخ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، على أنه عندما يستخدم الصندوق العالمي البرنامج كشريك منفذ فإنه يعتمد على الإجراءات والقواعد السليمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٣ - وترد أدناه بعض التعليقات الإضافية المتعلقة بمحتوى التقرير. وفي ما يتعلق بالفرع ٣-١ بشأن الدور الناشئ للبرنامج الإنمائي في منظومة الأمم المتحدة، تجدر الملاحظة بأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد خصص له مجال ممارسة قائم بذاته في البرنامج الإنمائي خلال السنوات العشر الماضية، ويرتبط بنتائج محددة في خطته الاستراتيجية، للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣.

٤٤ - وفي ما يتعلق بالفرع ٤-١-١ من التقرير بشأن مدى الملائمة والاتساق مع الأولويات البرنامجية، تجدر الإشارة إلى أنه في بعض الحالات تتمتع كيانات وطنية بقدرات على تنفيذ المنح بيد أن البلدان مقيدة بالجهات المانحة. ويؤدي هذا إلى حالات صعبة وحالات توتر، حيث تشعر الحكومات بأن لديها القدرة على أن تكون المستفيدة الرئيسية بيد أن الصندوق العالمي والجهات المانحة لا تسمح بذلك.

٤٥ - وفي ما يتعلق بالفرع ٤-١-٣ من التقرير بشأن الكفاءة، ينبغي التأكيد على أنه بالإضافة إلى مقرر المجلس التنفيذي للبرنامج ٢٣/٢٠١١ بشأن وصول الصندوق العالمي إلى تقارير المراجعة الداخلية لحسابات البرنامج، أنشأ البرنامج بوابة إلكترونية مأمونة للسماح لموظفين محددين من الصندوق العالمي باستعراض التقارير المتعلقة بحساباته، من جنيف.

٤٦ - وفي ما يتعلق بالفرع ٤-١-٤ بشأن الاستدامة، من المهم الإشارة إلى توجيهات السياسة المتغيرة التي أصدرها مجلس الصندوق العالمي في السنة الماضية بشأن تمويل البلدان المتوسطة الدخل - مما يجعل من قضايا الاستدامة أكثر أهمية من ذي قبل لتلك البلدان.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات الخيرية

٤٧ - لم يُدرج التقرير في صياغته للاستنتاجات، تحليلا كافيا لدور للمؤسسات الناشئ في التنمية الدولية فيما عدا ذكر أحجام التمويل. ويخلص البرنامج الإنمائي إلى أن الصلات بين الأساس المنطقي والاستنتاجات ضعيفة عند الإشارة إلى معايير من قبيل مدى الملاءمة (تحديد المراكز) واستدامة العلاقات بين البرنامج الإنمائي والمؤسسات. ويرى البرنامج الإنمائي أن تحديد مركز المؤسسة واستدامة العلاقات المقبلة ينبغي أن يدخل في الأدوار والقدرات الجديدة للمؤسسات في مجال التنمية الدولية. وتشمل هذه الأدوار المؤسسات كمصدر للمعرفة الإنمائية؛ والابتكارات؛ والدعوة الرفيعة المستوى بشأن قضايا التنمية الدولية؛ وممارسة النفوذ على سياسات التنمية الدولية؛ وشركات الأعمال الخيرية.

٤٨ - ولا يوافق البرنامج الإنمائي على الاستنتاج ٥، الذي ينص على أن ''الشراكة مع المؤسسات الخيرية ما برحت مهملة، وتجعل العلاقات مقتصرة على مبادرات مشاريع محددة، مع أدنى حد من التوجيه والمتابعة على المستوى المؤسسي''. وكان الدافع للعلاقات بين البرنامج الإنمائي والمؤسسات في الماضي مزيجا من الطلب الداخلي وفرص الشراكة الخارجية. ومع أخذ هيكل البرنامج الإنمائي كمنظمة كبيرة متعددة الأطراف في الاعتبار، كان التعاون القائم على المشاريع مع توفير الدعم المناسب على المستوى القطري، أو من المركز الإقليمي، أو من المقر - بحسب نوع الدعم اللازم - هو أكثر النماذج كفاءة. أما اليوم فقد تحول نموذج أعمال البرنامج الإنمائي فضلا عن الطريقة التي تعمل بها المؤسسات الخيرية. ويرد أدناه الأساس المنطقي وراء القرار المؤسسي الأخير للاستثمار في إستراتيجية البرنامج الإنمائي الشاملة للعمل مع المؤسسات الخيرية:

٤٩ - ما برحت إسهامات المؤسسات الخيرية في التنمية الدولية تزيد بصورة كبيرة طوال العقد الماضي، مع حدوث الكثير من التغيير في السنوات الخمس الماضية. وبالإضافة إلى

الالتزام بدفع مبالغ أكبر كثيرا فإن المؤسسات غيرت بصورة جذرية الطرق التي تعمل بها والأدوار التي تقوم بها في التنمية الدولية.

٥٠ - وفي الماضي شكَّل التمويل المقدم من المؤسسات لأغراض التنمية الدولية، جزءا صغيرا جدا من المعونة الأجنبية وكان ذلك عادة لتعزيز المجتمع المدني في البلدان. وكان المشهد ممتلئا في الغالب بمؤسسات مقرها الولايات المتحدة، وكانت تقدم منحا لمشاريع صغيرة ومشاريع تتعلق بمسألة واحدة بطريقة معزولة، وكان ذلك يتم عادة بقدر قليل من التنسيق أو بدون تنسيق مع الحكومات الوطنية. وكانت هناك مؤسسات بارزة عالميا قليلة جدا مهتمة بالعمل مع أطراف متعددة بطريقة استراتيجية من أجل التوصل إلى نُهُج مشتركة لمشاكل التنمية. وبسبب عدم الأهمية نسبيا لأثر المؤسسات على التنمية الدولية، لم تظهر على السطح فعلا الشواغل المتعلقة بضعف شفافيتها وقابليتها للمساءلة فقط تجاه مجالس صغيرة خاصة.

٥١ - وفي ضوء تلك الخلفية، استثمر البرنامج الإنمائي في علاقات قائمة على المشاريع مع المؤسسات. وإزاء الهياكل والثقافات التنظيمية المختلفة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات، فضلا عن الحجم الصغير نسبيا للأنشطة، كان التعاون في تعبئة الموارد ينطوي على تكاليف معاملات مرتفعة نسبيا للبرنامج الإنمائي. ولذا فقد كان نادرا، وإن كان مهما من الناحية الاستراتيجية. وكانت المشاريع والعلاقات تُدار في الغالب بواسطة المكاتب القطرية. وبالإضافة إلى هذا، قام مكتب العلاقات الخارجية والدعوة بتنسيق العلاقات المتعددة الأبعاد، مع الجهات المعنية الكبيرة القليلة المهتمة بالصلات وبتعدد الأطراف، على أساس كل حالة على حدة. وأظهرت التجربة الميزات النسبية في ما بين المؤسسات والبرنامج الإنمائي، والأهداف المشتركة، والنماذج المحتملة للعمل المشترك. كما هيأت الفرص أيضا لرفع مستوى التعاون من المستوى القائم على المشاريع والمستوى القطري إلى مستوى التعاون المؤسسي والاستراتيجي، مع تنسيق من المقر، كما كان الحال مع مؤسسة غيتس.

٥٢ - وتتماشى خبرة البرنامج الإنمائي والطلب الداخلي المتزايد للعلاقات الاستراتيجية مع التغييرات في ساحة المؤسسات الخيرية. ''فالأعمال الخيرية الجديدة 'عالمية' وينظر إليها بشكل متزايد باعتبارها عنصرا مهما في التنمية الدولية. وهي تعزى إلى عدد متزايد من الجهات الفاعلة الجديدة وبعضها من مجموعة البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا (المعروفة باسم مجموعة بركس 'BRICs') ومن بلدان ناشئة تتزايد فيها الثروة الفردية. وثمة ظهور لـ 'طائفة جديدة' من الجهات الخيرية ذات العقلية الاستثمارية تستخدم السلوكيات الخيرة لدعم الحلول المقدمة للمؤسسات وتجرب نماذج أعمال ابتكارية للحد من الفقر.

٥٣ - وقد زاد حجم المساهمات الخيرية المؤسسية لمشاريع المعونة الدولية زيادة مطردة في السنوات الأخيرة؛ وهي تقدر الآن بما بين ٤ بلايين و ٦ بلايين دولار سنويا. وهذه الزيادة في الحجم، فضلا عن الاستثمارات الخيرية التي تعزز مشاريع المؤسسات على نطاق واسع، في مجالات حساسة اجتماعيا من قبيل التعليم والصحة، قد دفعت إلى الصدارة شواغل بشأن كيفية تقييم المؤسسات من حيث الشفافية والمساءلة.

٥٤ - وتعتبر المؤسسات نفسها بمثابة شركاء كاملين في مجال التنمية عوضا عن كونها جهات مانحة، وتتوقع مشاركة وثيقة في أنشطة من قبيل المناقشات المتعلقة بالسياسات العامة، والدعوة، وتحليل المشاكل. وقد غدت تلك المؤسسات مصدرا للمعرفة الإنمائية القيّمة. وهي تقوم بحملات واضحة للغاية في وسائط الإعلام، وتؤثر في السياسات الإنمائية الدولية. وكما يلاحظ، ثمة اتجاه متزايد صوب إدارة الجودة والمساءلة العامة. وتلك هي التحولات الرئيسية الثلاثة التي يعتبرها البرنامج الإنمائي فرصة للمشاركة.

٥٥ - وعلى ذلك، فإن البرنامج الإنمائي يتخذ بالفعل إجراءات بشأن التوصية ٤ المتعلقة بإعداد استراتيجية مؤسسية للبرنامج للعمل مع المؤسسات الخيرية. وترمي الاستراتيجية إلى إعادة تحديد مركز المؤسسة إزاء التطورات الجديدة في القطاع الخيري وتبني الفرص الجديدة. وتركز على التعاون الاستراتيجي للتوصل إلى أرضية مشتركة وحلول للتنمية، مع التأكيد على مراعاة التنمية البشرية المستدامة. وتعترف الإستراتيجية بطائفة واسعة من الموارد النقدية وغير النقدية والأصول التي تقدمها المؤسسات، كما تعترف باقتراح المؤسسات القيم الجديد في مجال التنمية الدولية.

المرفق

التوصيات الرئيسية وردود الإدارة

ملحوظة: ترد في ذيل هذه الوثيقة التعاريف والمختصرات والمصطلحات المستخدمة في هذا الجدول.

التوصية ١ من توصيات التقييم – ينبغي أن يركز البرنامج الإنمائي لدى قيامه بتعزيز وتقوية الشراكة مع الصناديق العالمية والمؤسسات الخيرية، تركيزا قويا على دعم ترتيب أولويات التنمية الوطنية. وينبغي تجنُّب الإفراط في الاعتماد على أي مصدر تمويل بعينه قدر المستطاع، وبغية الاحتفاظ ببعض المرونة.

رد الإدارة

خلص التقييم إلى أن مشاريع الصناديق العالمية والرأسية تتسق بصورة جيدة مع الأولويات الوطنية، وأن البرنامج له دور مهم كوسيط، يكفل تلبية احتياجات البلد بالموارد المتاحة. ويُعرب البرنامج الإنمائي عن ارتياحه لأن التقييم يشير إلى أنه لم يتم العثور على أدلة تدعم التصور بأن الصناديق العالمية والصناديق الرأسية 'مفروضة' على البلدان أو على أن البرنامج الإنمائي 'قام بالضغط' على الحكومات لقبول مثل تلك المشاريع. وقد حدد البرنامج الإنمائي ثلاثة عناصر رئيسية لدعم المكاتب القطرية: وهي البرمجة، وتنويع قاعدة التمويل، وتحديد مصادر تمويل بديلة.

ويتقاسم البرنامج الإنمائي القلق بشأن الإفراط في الاعتماد على صندوق واحد (الصندوق العالمي) في تناول الأولويات الوطنية من قبيل التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل، والملاريا. وفي هذا الصدد، يقوم فريق الشراكة التابع للبرنامج و الصندوق العالمي بترتيب أولويات الأعمال المتزايدة بشأن التمويل المستدام للاستجابات الوطنية، ولا سيما في ما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وسيعمل، حيثما أمكن، على عقد لقاءات لتيسير زيادة التمويل المحلي والدولي في البلدان التي يكون فيها البرنامج الإنمائي المستفيد الرئيسي المؤقت.

الإجراءات الرئيسية	الإطار الزمني	الوحدات المسؤولة	التتبع	
			التعليقات	الحالة
١-١ تقديم الدعم للمكاتب القطرية في صياغة أُطر متكاملة للبرامج القطرية البيئية والمتعلقة بالطاقة	مستمر	البرنامج الإنمائي – مرفق البيئة العالمية؛ وحدة بروتوكول مونتريال في البرنامج الإنمائي (الصندوق المتعدد الأطراف)		
١-٢ تقديم المساعدة إلى البلدان في تنفيذ البرامج؛ وتوفير الدعم من أجل الوصول إلى التمويل، وتجميعه، وتسلسله.	مستمر	البرنامج الإنمائي – مرفق البيئة العالمية؛ وحدة بروتوكول مونتريال في البرنامج الإنمائي (الصندوق المتعدد الأطراف)		
١-٣ استمرار شبكات أوساط المتخصصين في الممارسات البيئية، على الصعيدين الإقليمي والعالمي	مستمر	الفريق المعني بالطاقة والبيئة؛ البرنامج الإنمائي – مرفق البيئة العالمية برنامج المنح الصغيرة؛ وحدة بروتوكول مونتريال في البرنامج الإنمائي (الصندوق المتعدد الأطراف)؛ مكتب السياسات الإنمائية		
١-٤ تقديم الدعم إلى المكاتب القطرية عند قيامها بتنسيق منح الصندوق العالمي مع خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر، وتعزيز إصلاحات القطاع العام المناسبة ومبادرات مكافحة الفساد، وتعزيز مبادئ الملكية الوطنية، وفعالية المعونة واستدامتها.	مستمر	الصندوق العالمي		

التوصية ٢ من توصيات التقييم. يتعين على البرنامج الإنمائي أن يشارك بمزيد من الوضوح والاتساق مع الصناديق العالمية والمؤسسات الخيرية، من أجل إقامة أرضية مشتركة وإعداد نُهج مشتركة في ما يتعلق بتحديات التنمية. ويتعين على البرنامج الإنمائي في شراكته مع الصناديق العالمية والمؤسسات الخيرية، أن يشدد بصورة أكثر وضوحا على الأهمية الرئيسية لمراعاة منظور التنمية البشرية وإعداد قدرة وطنية.

رد الإدارة

يعترف التقييم بأن أنشطة التنمية لبناء القدرة القائمة على المشاريع شائعة. وتقوم الصناديق العالمية والرأسية بتحديد أولويات تنمية القدرة ووضعت أدوات للرصد والإبلاغ من أجل قياس التقدم. وفي إطار القيود التي فرضتها الولاية المستقلة لكل صندوق عالمي سيقوم البرنامج الإنمائي بتعزيز الصلات المشتركة بين الاستدامة البيئية، والمساواة بين الجنسين، وتنمية القدرات، ومشاركة المجتمع المدني.

ويظهر الدور المتزايد للبرنامج الإنمائي لتوفير مدخل أكبر في مجال السياسات العامة والبرامج في دوائر السياسات العامة للصندوق العالمي بما في ذلك باعتباره جزءا من وفد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) إلى مجلس الصندوق العالمي، القيمة المضافة للبرنامج الإنمائي كشريك بما يتجاوز تنفيذ المنح. وقدم البرنامج الإنمائي الدعم إلى أمانة الصندوق العالمي لدى قيامها بإعداد استراتيجية الصندوق العالمي، ٢٠١٢-٢٠١٦، وأصبح شريكا موثوقا به للصندوق العالمي في التصدي للتحديات الإنمائية المرتبطة بالأوبئة الثلاثة. وسيستمر هذا العمل: أوجه التعاون الشاملة للمجموعات والشاملة للممارسات؛ جرى تحديد أولوياتها وسيجري تعزيزها في عام ٢٠١٢ وما بعده. وعلى نحو ما جرت الإشارة إليه أعلاه، فإن الاستثمار المتزايد في تكريس تنمية القدرة وتعزيز النظم عموما في منح الصندوق العالمي حيث يضطلع البرنامج الإنمائي بالعمل فعلا كمستفيد رئيسي مؤقت تؤدي إلى تيسير تنمية قدرات الكيانات الوطنية في المدى الأبعد على تنفيذ البرامج.

ويتبين جيدا مدى التقدم المهم بشأن تنمية القدرات والصلات بين أعمال البرنامج الإنمائي والصندوق العالمي والأعمال القطرية الأوسع نطاقا في مجال التنمية البشرية في كل أجزاء تقرير التقييم. ومن ناحية ثانية، يبين التقرير على وجه الدقة أن التقارير المعيارية للبرنامج الإنمائي لا تعكس بصورة كافية كل أوجه التقدم في هذا المجال. وعند الإشارة إلى التقرير السنوي القائم على النتائج سيسعى البرنامج الإنمائي إلى أن يكون أكثر اتساقا، وأن يجد طريقة أقوى لتوضيح أوجه التآزر هذه والتقدم في مجال تنمية القدرة على الصعيد القطري.

			التتبع	
الإجراءات الرئيسية	الإطار الزمني	الوحدات المسؤولة	التعليقات	الحالة
٢-١ رصد التقدم في تنمية القدرة على مستوى المشروع والإبلاغ عنه (بما في ذلك عن طريق أداة تتبع تنمية القدرة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) بواسطة مشاريع الصناديق العالمية والرأسية.	سنويا	البرنامج الإنمائي — مرفق البيئة العالمية، وحدة بروتوكول مونتريال في برنامج البيئة العالمي (الصندوق المتعدد الأطراف) فريق تنمية القدرات، المكاتب القطرية		
٢-٢ الرصد والإبلاغ عن التقدم الحاصل في المساواة بين الجنسين على مستوى المشاريع (بما في ذلك عن طريق مؤشر المساواة بين الجنسين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) بواسطة مشاريع الصناديق العالمية والرأسية	سنويا	البرنامج الإنمائي - مرفق البيئة العالمية، وحدة بروتوكول مونتريال في البرنامج الإنمائي (الصندوق متعدد الأطراف)، فريق تنمية القدرات، الفريق المعني بالشؤون الجنسانية		
٢-٣ صقل التقرير السنوي القائم على النتائج لإتاحة الإبلاغ عن أوجه التآزر بين أعمال الصناديق العالمية والصناديق الرأسية وبرنامج التنمية البشرية التابع للبرنامج الإنمائي الأوسع نطاقا.	سنويا	فريق دعم العمليات، مكتب السياسات الإنمائية، المكاتب الإقليمية		
٢-٤ إطلاق ونشر مجموعة أدوات تنمية القدرات الصادرة عن فريق تنمية القدرات التابع لمكتب السياسات الإنمائية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز لتعزيز الكيانات الوطنية من أجل تنفيذ الاستجابات الوطنية للأمراض بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، السل، والملاريا.	أيار/مايو ٢٠١٢ ولا يزال مستمرا	الصندوق العالمي، فريق دعم العمليات، المكاتب الإقليمية		
٢-٥ رصد التقدم الذي تسببه منح البرنامج الإنمائي التي يديرها الصندوق العالمي على مستوى المشاريع والإبلاغ عنها.	سنويا	الصندوق العالمي، فريق دعم العمليات، المكاتب الإقليمية		

التوصية ٣ من توصيات التقييم. يتعين أن يركز البرنامج الإنمائي على الدور الذي يمكن للشراكة مع الصناديق العالمية القيام به في تأمين الدعم الإنمائي للبلدان التي تنفذ فيها البرامج، ولا سيما في سياق هيكل التعاون الإنمائي الدولي الذي يمر بتغير سريع. فهو يحتاج إلى تنسيق رئيسي قوي للمعلومات ومهام لإدارة المعرفة من أجل تيسير اعتماد نهج استراتيجي أكثر للشراكة مع الصناديق العالمية.

رد الإدارة

توجد وحدات الصناديق الرأسية في البرنامج الإنمائي ضمن وحدات السياسات العامة المواضيعية في البرنامج بغية تعزيز الروابط وأوجه التآزر الشاملة في البرمجة المواضيعية. ومن ناحية ثانية، تواجه الصناديق الرأسية التابعة للبرنامج الإنمائي عددا متزايدا من القضايا التشغيلية المشابهة — بما في ذلك الضمانات البيئية والاجتماعية، والإدارة الائتمانية، والوصول المباشر والضغط الترولي على رسوم التنفيذ، وصعوبة اجتذاب وتدريب موظفين تقنيين رفيعي التخصص والاحتفاظ بهم مع ارتباط ذلك بنموذجها المشترك لخدمات التنفيذ. ويمكن أن يؤدي التنسيق التشغيلي بصورة أكبر بين وحدات الصندوق إلى تحقق أوجه كفاءة وتنسيق لمختلف نُظم التشغيل.

وعلى نحو ما جرت الإشارة إليه أعلاه تُرصد شراكة الصندوق العالمي التابع للبرنامج الإنمائي بواسطة هيئة تنسيق رئيسية رفيعة المستوى وهي فريق الأداء المؤسسي برئاسة مديرة البرنامج المعاونة ويجمع فريق الأداء المؤسسي جميع الأجزاء ذات الصلة في المنظمة معا للاتفاق على توجيهات استراتيجية للشراكة، تشمل المتابعة والإجراءات التي ينبغي اتخاذها من جانب جميع المعنيين. وفي ضوء نجاح نموذج الأعمال هذا في رصد وحفز ما يقوم به الصندوق العالمي من تنفيذ على الصعيد القطري ووضع الأولويات الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي يقترح أن يكون فريق الأداء المؤسسي هيئة تنسيق مركزية للصناديق العالمية الأخرى، وهي مرفق البيئة العالمية، والصندوق المتعدد الأطراف، وأن يكون بوسع فريق الأداء المؤسسي تكملة فريق الأداء المؤسسي على التوالي. وهذا من شأنه أن ييسر التغيير المنهجي للمعلومات والدروس المستفادة في شتى أنحاء الصناديق العالمية التي يديرها البرنامج الإنمائي. كما سيكفل ذلك توفير مزيد من الدعم لتنويع التمويل (التوصية ١) وأوجه التآزر في الأعمال المتعلقة بالسياسات العامة والأعمال البرنامجية (التوصية ٢) في سائر أجزاء حافظة البرنامج الإنمائي.

الإجراءات الرئيسية	الإطار الزمني	الوحدات المسؤولة	التتبع	
			التعليقات	الحالة
٣-١ مواصلة العمل مع المكاتب الإقليمية في برمجة الصناديق الرأسية	مستمر	البرنامج الإنمائي – مرفق البيئة العالمية؛ الصندوق العالمي		
٣-٢ إنشاء آلية تنسيق عادية بين مختلف وحدات الصناديق العالمية والرأسية في البرنامج الإنمائي وبين البرنامج الإنمائي وفريق الأداء المؤسسي	آب/أغسطس ومرتين في السنة بعد ذلك	المكتب التنفيذي، البرنامج الإنمائي– مرفق البيئة العالمية، الصندوق العالمي، وحدة بروتوكول مونتريال في البرنامج الإنمائي (الصندوق المتعدد الأطراف) مكتب السياسات الإنمائية		
٣-٣ زيادة إدارة المعرفة، التعلم والاتصال بشأن البرمجة ونتائج وحدات الصناديق العالمية والرأسية في البرنامج الإنمائي.	مستمر	البرنامج الإنمائي – مرفق البيئة العالمية؛ وحدة بروتوكول مونتريال في البرنامج الإنمائي (الصندوق المتعدد الأطراف)، الصندوق العالمي		

التوصية ٤ من توصيات التقييم. الاستفادة من مبادرات مكتب العلاقات الخارجية والدعوة القائمة، يتعين على البرنامج الإنمائي أن يعد إستراتيجية شراكة للعمل مع المؤسسات الخيرية. وينبغي أن تُبنى تلك الاستراتيجية على تقييم واضح للشركاء المحتملين؛ وعلى دوافعهم وأهدافهم؛ وعلى الفوائد المحتملة للبرنامج الإنمائي في البلدان التي تنفذ فيها البرامج؛ وعلى القيمة المضافة للبرنامج الإنمائي من حيث العمل مع أولئك الشركاء والفرص المتاحة ومخاطر القيام بذلك..

رد الإدارة

ترمي الاستراتيجية الجديدة لعمل البرنامج الإنمائي مع المؤسسات الخيرية إلى إعادة تحديد مركز المؤسسة تجاه آخر المستجدات في قطاع المؤسسات الخيرية، واقتناص الفرص الجديدة في مجال الشراكات. وهي تركز على التعاون الاستراتيجي من أجل التوصل إلى حلول مشتركة للتنمية وتشدد على مراعاة التنمية البشرية المستدامة. وتعترف الاستراتيجية بطائفة واسعة من الموارد النقدية وغير النقدية والأصول التي توفرها تلك المؤسسات كما تعترف بالاقتراح القيِّم الجديد للمؤسسات في التنمية الدولية. وتحدد نماذج تعاون جديدة تكون فيها تلك المؤسسات في مركز شركاء التنمية عوضا عن أن تكون في مركز الجهات المانحة، وتوفر مجالا للعمل معا في مناقشات السياسات العامة، والدعوة، وتحليل المشاكل. وأخيرا تعترف الاستراتيجية بالمؤسسات كمصدر للمعرفة الإنمائية القيِّمة.

الإجراءات الرئيسية	الإطار الزمني	الوحدات المسؤولة	التتبع	
			التعليقات	الحالة
يعد البرنامج الإنمائي استراتيجية شركات للعمل مع مؤسسات خيرية.	حزيران/يونيه ٢٠١٢	مكتب العلاقات الخارجية والدعوة مع مدخلات من جميع المكاتب.		يجري إعداد المشروع النهائي

التوصية ٥ من توصيات التقييم. تقع على البرنامج الإنمائي مسؤولية خاصة للتوصل إلى حلول للعقبات التشغيلية والإجرائية، بما فيها القضايا المتصلة بالشفافية والرقابة، والتي تعكر العلاقات بين الصناديق العالمية والمؤسسات الخيرية. ويتعين أن يُعد البرنامج الإنمائي استراتيجية اتصال تجاه الصناديق العالمية والمؤسسات الخيرية، من شأنها أن توضح ما يمكن وما لا يمكن عمله، بغية الحد من الصدامات بين الثقافات والتوقعات البيروقراطية.

رد الإدارة

يشير التقرير إلى أن الصلات المشتركة على مستوى المشروع لا تزال مختلطة وأنه ربما ضاعت بعض الفرص لاتخاذ نهج متكامل للتنمية المستدامة. وينبغي أن يساعد إجراء الفحص البيئي والضمان الاجتماعي الجديدين اللذين اعتمدهما البرنامج الإنمائي في أواخر عام ٢٠١١ على معالجة بعض هذه الشواغل من حيث أنه يدعم تحديد الصلات المشتركة مبكرا في مرحلة تصميم المشروع. وفي الوقت الذي يتم فيه دمج الإجراء الجديد في الإجراءات المتعلقة ببرامج وعمليات البرنامج الإنمائي، يجب أن يضمن البرنامج الإنمائي أن يصبح الجهة الرئيسية في إطار سياسة عامة مبسطة للبرنامج الإنمائي عوضا عن أن تكون عبئا برنامجيا إضافيا.

وقد انتهى مكتب التقييم التابع للبرنامج الإنمائي من وضع اللمسات النهائية على المبادئ التوجيهية للتقييمات النهائية للمشاريع التي تتسق مع متطلبات الصناديق العالمية والرأسية، ولا سيما مرفق البيئة العالمية. ويتعين أن يؤدي اعتماد وتنفيذ المبادئ التوجيهية إلى معالجة الشواغل التي تفيد بعدم إحالة تقييمات مشاريع الصناديق العالمية والرأسية بصورة روتينية إلى مركز موارد التقييم. وعلى نحو ما أشير إليه في التقييم، قرر المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي في حزيران/يونيه ٢٠١١، تقاسم تقارير مراجعة الحسابات مع بعض الصناديق العالمية والرأسية. وتشمل هذه مرفق البيئة العالمية ويحتمل أن تشمل صندوق التكيُّف. وقد حظيت المبادرة بقبول حسن من جانب الصناديق العالمية والرأسية.

الإجراءات الرئيسية	الإطار الزمني	الوحدات المسؤولة	التتبع	
			التعليقات	الحالة
٥-١ في سياق خطة البرنامج الإنمائي للتغيير المؤسسي، مواصلة تعزيز الشراكات في شتى مكاتب السياسات العامة والمكاتب الإقليمية، بما فيها مختلف الصناديق، لتعزيز التعلم المتبادل؛ وتعزيز الرصد والتقييم وضمان الجودة؛ وتحديد أوجه التآزر وأوجه الكفاءة؛ وتبسيط إجراءات إعداد التقارير؛ وتوضيح المساءلة - كل ذلك بهدف الحد من الارتباك والأعباء على مستوى المكتب القطري.	تموز/يوليه ٢٠١٢	البرنامج الإنمائي — مرفق البيئة العالمية، الصندوق العالمي، وحدة بروتوكول مونتريال التابعة للبرنامج الإنمائي (الصندوق المتعدد الأطراف) مكتب السياسات الإنمائية، فريق دعم العمليات، المكاتب الإقليمية		
٥-٢ المكتب التنفيذي للبرنامج الإنمائي يوفر بيانات مراجعة الحسابات لمجلس مرفق البيئة العالمية بصورة منتظمة.	مستمر			
٥-٣ إعداد وتنفيذ إطار السياسات العامة الجديد للبرنامج الإنمائي الذي يشمل سياسات ضمانات بيئية واجتماعية.	نهاية عام ٢٠١٣	مكتب السياسات الإنمائية، الفريق المعني بالطاقة والبيئة		

٥-٤ ضمان امتثال سياسات وإجراءات البرنامج الإنمائي لعناصر الانتصاف والامتثال في سياسات الضمانات البيئية والاجتماعية في مرفق البيئة العالمية.	نهاية عام ٢٠١٤	البرنامج الإنمائي – مرفق البيئة العالمية، مكتب السياسات الإنمائية، مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات		

الاختصارات المستخدمة في المرفق

مكتب السياسات الإنمائية

مكتب العلاقات الخارجية والدعوة

فريق تنمية القدرات

الفريق المعني بالبيئة والطاقة

مركز موارد التقييم

الصندوق المتعدد الأطراف

مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات

فريق الأداء المؤسسي

فريق دعم العمليات

برامج وعمليات البرنامج الإنمائي

التقرير السنوي القائم على النتائج

مرفق البيئة العالمية للمنح الصغيرة

المستفيد الرئيسي المؤقت